THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــــان

وفد الجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

يلقيه

المستشار قصي الضحاك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /١٠٨/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٥/١٠/١٣

السيد الرئيس،

أود أولاً أن اهنئكم بانتخابكم رئيساً للجنة السادسة، وأتوجه بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب وأتمنى لهم النجاح في مهامهم.

وينضم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه السيد مندوب جمهورية إيران الإسلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. ويود وفد بلادي الإدلاء بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

السيد الرئيس،

يصادف العام الحالي الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة التي تمثل المحفل الدولي الأساسي لتنسيق وتعزيز جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. وخلال العقود السبعة الماضية اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن عشرات القرارات والاتفاقيات والصكوك الهامة التي وفرت الأرضية القانونية لعملنا المشترك لمكافحة الإرهاب.

واليوم نجتمع مجدداً لمناقشة هذا البند المدرج على أعمال الجمعية العامة منذ العام ١٩٧٢، والذي أدلينا خلال المناقشات المتعلقة به بآلاف البيانات واعتمدنا في إطاره تسعة وعشرين قراراً حتى الآن. وأجد لزاماً علينا أن نسأل أنفسنا: هل نجحت الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة ودولها الأعضاء في مكافحة الإرهاب؟ وهل، على الأقل، اقتربنا من تحقيق هذا الهدف؟

السيد الرئيس،

للعام الخامس، يواصل الإرهاب استهدافه لبلادي سوريا دولةً وشعباً وجيشاً وبنى تحتية ومنشآت علمية وثقافية واقتصادية واجتماعية وآثار تاريخية. وقد بلغ هذا الإرهاب حدوداً غير مسبوقة في إجرامه ووحشيته، وهو أمر أقر به ما يسمى بـ "المجتمع الدولي" بعد طول تجاهل وإنكار. كما عانت الكثير من الدول الأعضاء من هجمات إرهابية مدانة اتحدت في همجيتها وإن تعددت أشكالها وهوية منفذيها.

وقد أثبتت تلك الأعمال الإرهابية، بما لا يدع مجالاً للشك، أن خطوات الإرهابيين ومشغليهم أسرع بكثير من خطواتنا المشتركة لمكافحة الإرهاب. كما أثبتت أيضاً أن الصكوك والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بما فيها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبالرغم من أهميتها البالغة، لم يتم الالتزام بها في كثير من الأحوال إما لاعتقاد بعض الدول الأعضاء بأنها في مأمن

من الإرهاب والتطرف العنيف، أو لثغرات في القدرات والإمكانات لدى دول أخرى، أو لغياب الإرادة السياسية والانخراط المباشر أو غير المباشر لحكومات دول أعضاء بدعم الإرهاب وتمجيده والتحريض على العنف والأعمال الإرهابية الإجرامية الهمجية.

ففي حين تطالب الصكوك الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب الدول الأعضاء كافةً باتخاذ جملة من الإجراءات التشريعية والعملية اللازمة لمكافحة آفة الإرهاب التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، تواصل حكومات دول أعضاء في هذه المنظمة، تعرفونها جميعكم، تقديم جميع أشكال الدعم للإرهاب والإرهابيين، من مال وسلاح وفكر تكفيري متطرف ومجندين ومرتزقة أجانب. كما تواصل حكومات دول أخرى، بعضها أعضاء في مجلس الأمن، تسييس قضايا مكافحة الإرهاب وتتعامل معها بازدواجية فاضحة وتغض الطرف عمّا تقوم به حكومات الدول الداعمة للإرهاب من انتهاكات صارخة تستوجب المساءلة الصارمة. هذا في حين جعلت دولٌ أعضاء من أراضيها ملاذاً للجماعات المتطرفة وأتاحت لها التحريض على العنف والإرهاب ونشر خطاب الكراهية وبث الفتن بين الأديان بذرائع أصبحت معروفة للجميع. فأين هي الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ومجلس الأمن من كل ذلك؟

السيد الرئيس،

إن الأمم المتحدة التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية على الفاشية والعنصرية مدعوة اليوم للقيام بما يلي:

١) وضع النصوص الخاصة بمكافحة الإرهاب التي اعتمدناها على مر السنين، بما فيها قرارات مجلس الأمن رقم ٢١٧٠ و٢١٧٨ و٢١٩٩، موضع التطبيق الكامل والصارم بعيداً عن التسييس والتلاعب وازدواجية المعايير.
٢) مساءلة الدول الداعمة للإرهاب وإلزامها بالكف عن انتهاكاتها للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.
٣) تسوية النزاعات بالطرق السلمية والحيلولة دون تفاقمها وإطالة أمدها.
٤) العمل الجاد والصادق المتعدد الأوجه لمواجهة المد الإرهابي المتمثل في التنظيمات الإرهابية كـ "داعش" و"جبهة النصرة" و"جيش المهاجرين والأنصار" وغيرهما من الكيانات والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تنشط على الأراضي السورية، و"بوكو حرام" و"حركة تركستان الشرقية" و"إمارة القوقاز" و"أنصار الشريعة" و"جند الخلافة" و"حركة الشباب"

وغيرها. ويؤكد وفد بلادي في هذا السياق أن أي جهد لمكافحة الإرهاب لن يكتب له النجاح في حال تم على نحو يتعارض وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي ودون التنسيق المسبق والتعاون الكامل مع حكومات الدول المعنية، كما أنه لن يؤتي ثماره المرجوة طالما استمر استخدام بعض الدول للإرهاب كأداة لسياستها الخارجية واستمر أيضاً التغاضي عن ممارسات الدول الداعمة للإرهاب. ونؤكد في هذا السياق أن محاولة بعض الدول الأعضاء تبرير تدخلها العسكري في سوريا بذريعة "مكافحة داعش" استناداً للمادة /٥١/ من الميثاق، ودون التنسيق مع الحكومة السورية، يمثل تشويهاً لأحكام الميثاق وتلاعباً بالقانون الدولي سعياً لاستهداف السيادة السورية بما يؤدي إلى إطالة أمد الإرهاب وتبرير استمراره. وقد أثبت أعمال ما يسمى بـ "التحالف" منذ بدئها قبل عام عدم كفاءتها. ويبقى السبيل الوحيد المجدي والكفيل بمكافحة الإرهاب هو إقامة تحالف دولي فاعل ضمن إطار الشرعية الدولية وبمشاركة الدول المعنية وفي مقدمتها الدولة السورية. وفي هذا السياق يرحب وفد بلادي بالجهد الروسي لمكافحة الإرهاب الذي جاء بناءً على طلب من الحكومة السورية والذي ينسجم تماماً مع القانون الدولي والميثاق. وندعو كافة الدول الراغبة في مكافحة الإرهاب لدعم هذا الجهد والانضمام إليه.

٥) التصدي لخطاب الكراهية والأفكار المتطرفة الهدامة والتعاليم المغلوطة التي لا تمت للأديان ولا للحضارة الإنسانية بصلة وللتحريض على العنف والإرهاب، ومنع القولبة النمطية والتمييز والاضطهاد القائم على أساس الدين أو الجنسية أو العرق أو اللون أو الجنس أو غيرها من العوامل التي ما فتئت تمثل نوعاً من العقاب الجماعي لجماعات من البشر.

٦) دفع وتنسيق الجهود الرامية لمكافحة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومنع استخدام الإرهابيين لتقانات الاتصال والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والقنوات التلفزيونية والاذاعية للتحريض وللدعاية وللتغرير بالشباب وللتجنيد لصالح الجماعات الإرهابية. وضبط الحدود وتفكيك شبكات استجلابهم وتبادل المعلومات وتجفيف منابع تمويل الإرهاب فعلاً لا قولاً.

السيد الرئيس،

لايزال أهالي الجولان السوري المحتل والأراضي العربية المحتلة الأخرى يعانون من الاحتلال الإسرائيلي ومن إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال بحقهم وبحق غيرهم أيضاً. لقد ابتدأ هذا الإرهاب بمنظمات "الهاغاناه" و"أرغون"

و"شتيرن" في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي واستمر وتواصل وتجذر على مر العقود برعاية الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتجلى خلال الأزمة السورية في الدعم الذي تقدمه سلطات الاحتلال الإسرائيلي حالياً للتنظيمات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة التي تنشط في منطقة خط الفصل والتي قامت مراراً بخطف واحتجاز حفظة السلام العاملين في قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك "الأندوف". وهذا الدعم الإسرائيلي للإرهاب موثق في تقارير الأمانة العامة ذات الصلة.

السيد الرئيس،

تأمل بلادي أن يتم إنجاز الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب في أقرب وقت. ونشكر في هذا الصدد الجهود التي قامت بها اللجنة الخاصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول ١٩٩٦. ومن المؤسف أنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق حول هذه الاتفاقية رغم المرونة التي أبدتها بعض الوفود.

السيد الرئيس،

ختاماً، يؤكد وفد بلادي على أهمية دور الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني والمعلمين ورجال الدين والإعلام المهني في مكافحة الإرهاب. ويؤكد أن المطلوب اليوم ليس مجرد تقارير أو صكوك جديدة فلدينا في الأمم المتحدة رصيد كاف منها وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وكذلك قرارات الجمعية العامة الخاصة بحوار الحضارات وثقافة السلام ومكافحة التعصب والتمييز والتحريض على العنف والإرهاب. إن المطلوب هو إرادة صادقة وعزيمة متقدة لمكافحة الإرهاب ومساءلة مشغليه وداعميه بما يجنب البشرية هذه الآفة ويساهم في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وشكراً السيد الرئيس.